

فنجعلها عاملة قال ان الطرف والمجرور
 في موضع نصب بهما من لم يجعلها عاملة قال انها
 في موضع رفع على انها خبران للمبتدأ الذي بعدهما
 وهذا الثاني هو ظاهرا كلام المص فانه شرط في اعمالها
 ان يكون المبتدأ والخبر بعد ما على الترتيب
 الذي ذكرنا في علمه وهذا هو المراد بقوله وترتيب
 زكيت اى علمه ويعني به ان يكون المبتدأ مقدما
 والخبر موحدا ومقتضاها انه متى تقدم الخبر
 لا تعمل ما سواها كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا
 ام غير ذلك وقد صرح به في غير هذا الكتاب
 الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول الخبر على الاسم
 وهو غير ظرف ولا جارا ومجرورا فان تقدم بطل
 عملها نحو ما طعمنا زيد اكل فلا يجوز نصب اكل
 ومن اجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر بجزء العمل
 مع تقدم معمول بطريق الاول وتأخر الخبر فقد
 يقال لا يلزم ذلك لما في الاعمال مع تقدم معمول
 من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود
 مع تقدم الخبر فان كان معمول ظرفا او جارا ومجرورا
 لم يبطل عملها نحو ما عندك زيد قوما وماواي انت

قوله لنا خبر اى مع تقدم معمول
 اى خبر على الاصل من تأخير الخبر
 مع تقدم معمول فهو اى خبر
 عند تقدمه من جواز تقدم الخبر لانه
 كما لمعول الاول بين الله اهل الارض

معنيا لان الطرف والمجرور يتوسع فيها ما لا يتوسع
 في غيرها وهذا الشرط معهود من كلام المص بتصميمه
 جواز تقديم معمول الخبر اذا كان معمول ظرفا او جارا
 ومجرورا الشرط الخامس ان لا تتكرر ما فان تكررت
 بطل عملها نحو ما ما زيد فلما يجوز نصب قاسم
 واجارة بعضهم الشرط السادس ان لا يبدل من
 خبرها موجب فان ابدل بطل عملها نحو ما زيد
 بشيء الا شئ لا يجاب به فشى في موضع رفع خبر
 عن المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز ان يكون في موضع
 نصب خبرا عن طوا جارة قومه وكلامه سيويه رحمه
 الله تعالى وهذه المسئلة تحمل للقول بالمدكورين
 اعني القول باشتراط ان لا يبدل من خبرها موجب
 والقول بعدم اشتراط ذلك فانه قال بعد ذكر
 المثال المذكور وهو ما زيد بشيء اى استوت
 اللغتان يعني لغة الجواز ولغة تميم واختلف
 سراج الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللغتان
 فقال قومه ويرجع الى الاسم الواقع قبل الا والمراد
 انه لا عمل لها فيه فاستوت اللغتان في انه مرفوع
 وهولاء هو الذين شرطوا في اعمال ما ان لا يبدل من

معنينا